

Distr.: General  
6 August 2020  
Arabic  
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا

مذكرة شفوية مؤرخة 4 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة  
لرومانيا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى المذكرة الشفوية المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 بشأن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ تجميد الأصول والقيود على السفر المفروضة على الأشخاص المذكورين في قائمة الجزاءات المفروضة على ليبيا.

وتود البعثة الدائمة لرومانيا أن تبلغكم بما يلي:

قامت رومانيا، بصفتها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، بتكييف التدابير التي فرضها مجلس الأمن في الأول في قراره 1970 (2011) (حظر السفر وتجميد الأصول) على مستوى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد. والنصان القانونيان ذوا الصلة هما قرار المجلس 2015/1333 (CFSP) المؤرخ 31 تموز/يوليه 2015 بشأن التدابير التقييدية في ضوء الحالة في ليبيا، الذي يلغي القرار 2011/137/CFSP ولائحة المجلس (الاتحاد الأوروبي) 44/2016 المؤرخة 18 كانون الثاني/يناير 2016 بشأن التدابير التقييدية في ضوء الحالة في ليبيا، التي تلغي اللائحة رقم 2011/204 (الصادرة عن الاتحاد الأوروبي).

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت تدابير ملموسة لتنفيذ الالتزامات القانونية الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك عن التشريعات التي سنها الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بحظر السفر، أصدرت رومانيا إنذارات بالنسبة إلى جميع الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة، ومنعت دخولهم البلد وإصدار تأشيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لهم. وفيما يتعلق بتجميد الأصول، عُمت قائمة الأشخاص الخاضعين لتدابير تقييدية على الجهات الفاعلة في المجال المالي في رومانيا (من الممارسات الشائعة أن تستخدم الجهات الفاعلة في المجال المالي أدوات الفرز من حيث الجزاءات التي تستمد التغييرات المدخلة على قوائم الجزاءات مباشرة من مجلس الأمن)، مع طلب محدد بضمان تنفيذ تجميد الأصول. وعلاوة على ذلك، نُشرت قائمة الأشخاص الخاضعين للجزاءات على مواقع سلطات متعددة على الإنترنت لضمان تعميمها على أوسع نطاق ممكن على الجهات المعنية. وفي 13 تموز/يوليه 2020، لم تكن أي أموال أو موارد اقتصادية في رومانيا مسجلة تحت اسم أي من الأشخاص الخاضعين للجزاءات. وإضافة إلى ذلك، لم يبلغ الأشخاص العاديون والاعتباريون في رومانيا عن أي أموال أو موارد اقتصادية تعود للأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة أو يملكونها أو يحوزونها أو يسيطرون عليها.

